Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences
Volume (3), Issue (12) : 30 Dec 2019
P: 62 - 85

ISSN: 2522-3372

مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية
المجلد (3)، العدد (12) : 30 ديسمبر 2019 م
ص: 62 - 85

The extent of commitment of Jordanian banks to apply internal control procedures to detect and prevent money laundering operations

Reem Okab Al-kasswna
Al-Balqa Applied University || Jordan

Abstract: This study aims at demonstrating the role and importance of internal control measures in combating money laundering operations in Jordanian banks through the statement of internal control procedures that contribute to the discovery of money laundering operations. The study shows the role of internal control procedures in detecting money laundering through electronic programs, and the existence of a system for keeping files and records Money laundering

The researcher used the descriptive analytical approach, which is based on the collection of information on the main elements of the study, analysis and interpretation in order to build the theoretical framework for them based on the audit literature and instructions of the Central Bank and commercial banks on internal control of money laundering operations, which dealt with the subject of internal control systems, and anti-laundering law Funds and control measures related to combating money laundering.

Through the theoretical framework, a questionnaire was designed on the application of internal control procedures and its relation to combating money laundering operations and distribution to the study population which includes 14 Jordanian banks, with 3 questionnaires for each bank for both internal and external auditors and head of anti-money laundering unit in a bank.

The study concluded that it is important to apply the internal control procedures to a high degree among respondents to the questionnaire in preventing and detecting money laundering operations in Jordanian banks

Keywords: external audit, anti-money laundering, internal audit, internal control.

مدى التزام المصارف الأردنية بتطبيق إجراءات الرقابة الداخلية لاكتشاف ومنع عمليات غسيل الأموال

ريم عقاب الخصاونة
جامعة البلقاء التطبيقية || الأردن

الملخص: هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور وأهمية إجراءات الرقابة الداخلية في مكافحة عمليات غسيل الأموال في المصارف الأردنية وذلك من خلال بيان إجراءات الرقابة الداخلية التي تسهم في اكتشاف عمليات غسيل الأموال والتي تشتمل على وجود دليل وسياسات لدى إدارة المصرف لمكافحة عمليات غسيل الأموال وتدريب العاملين حول الامور المتعلقة بعمليات غسيل الأموال، وتبين الدراسة دور إجراءات الرقابة الداخلية في اكتشاف عملية غسيل الأموال من خلال البرامج الإلكترونية، ووجود نظام لحفظ الملفات والسجلات، وبينت الدراسة العوامل المؤثرة في إجراءات الرقابة الداخلية لمكافحة عمليات غسيل الأموال.

منهجية البحث: استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على تجميع المعلومات المتعلقة بالعناصر الرئيسية للدراسة وتحليلها وتفسيرها بهدف بناء الإطار النظري لها وذلك اعتمادًا على أدبيات التدقيق وتعليمات البنك المركزي والمصارف التجارية الخاصة

برقابة الداخلية على عمليات غسيل الأموال والتي تناولت موضوع نظم الرقابة الداخلية، وقانون مكافحة غسيل الأموال وإجراءات الرقابة المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال.

ومن خلال الإطار النظري تم تصميم استبانة عن تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية وعلاقتها بمكافحة عمليات غسيل الأموال وتوزيع على مجتمع الدراسة الذي يشمل 14 مصرف الأردنية وبواقع 3 استبيانات لكل مصرف لكل من المدقق الداخلي والخارجي ورئيس وحدة مكافحة عمليات غسيل الأموال في مصرف.

وتوصلت الدراسة إلى أن هنالك أهمية لتطبيق إجراءات الرقابة الداخلية بدرجة مرتفع جدا لدى المجيبين عن الاستبانة في منع واكتشاف عمليات غسيل الأموال في المصارف الأردنية، وأن هنالك مجموعة من العوامل تؤثر في طبيعة ومدى ضوابط الرقابة الداخلية الخاصة بمكافحة عمليات غسيل الأموال المصارف الأردنية

الكلمات المفتاحية: التدقيق الخارجي، مكافحة غسيل الأموال، وحدة مكافحة، التدقيق الداخلي، الرقابة الداخلية.

المقدمة:

يعتبر نظام الرقابة الداخلية شديدة الأهمية بالبيئة المصرفية باعتبارها مؤسسات مالية يأتمنها الأشخاص الطبيعيين والاعتبارين بإيداع أموالهم، ويلجا اليها لتدبير احتياجاتهم المالية ولعل كبر حجم العمليات المصرفية وتنوعها والأموال التي يتم تداولها من خلال العمليات المصرفية المختلفة جعلها هدفا للعديد من المحاولات غير المشروعة ومن اهمها تمرير عمليات غسيل الأموال من خلال القنوات المختلفة للعمل المصرفي، وشهدت ظاهرة غسيل الأموال في الفترة الاخيرة اهتماما متزايدا من مختلف الدول والمنظمات والمؤسسات على مستوى العالم لمكافحتها وللحد من مخاطرها في ضوء النمو متسارع لهذه الظاهرة والذي استغلال معظم اشكال المعاملات المالية والمصرفية لتمرير عملياتها وباعتبار أن جريمة غسيل الأموال كغيرها من الجرائم لا يمكن تنفيذها في القطاع المصرفي إلا من خلال استغلال بعض جوانب القصور والضعف في إجراءات الرقابة الداخلية بما يمكن القائمين على عمليات غسل الأموال من تمرير أموال مشبوهة ضمن عمليات المصرف ونشاطه اليومي بشكل اعتيادي بما يشكله ذلك من أضرار بسمعة المصرف واهتزاز ثقة المساهمين والمتعاملين معه وتعرضه للمساءلة القانونية ، وبالتالي فإن وجود نظام للرقابة الداخلية فعال ومتين يعد أحد الركائز الأساسية لمكافحة غسيل الأموال ويؤكد ذلك التوصيات الدولية الأربعين الصادرة عن هيئة «قوة العمليات المالية » المنبثقة عن مؤتمر القمة الاقتصادية والتي تعد بمثابة ميثاق يحكم أساليب مكافحة غسل الأموال في العالم حيث كانت معظم هذه التوصيات عبارة عن إجراءات وضوابط تهدف إلى إحكام نظام الرقابة الداخلية على مختلف جوانب العمل التنظيمي والمحاسبي والقانوني للقطاع المصرفي لسد الثغرات في الأنظمة الحالية التي تمرر من خلاله عمليات غسل الأموال، وكل هذه الإجراءات الرقابية تسعى إلى إيجاد نظام رقابي متين يحقق منع وكشف أي عمليات غسيل للأموال في القطاع المصرفي بصورة مبكرة وهذا الامر دعا الجهات التشريعية في الأردن إلى اصدار قانون غسيل الأموال لمكافحة هذه الظاهرة، الذي اكد على ضرورة تطوير نظام الرقابة الداخلية في المصارف ليشتمل على مجموعة من السياسات والإجراءات والأدوات والوسائل التي تسهم في مكافحة عمليات غسيل الأموال، ومن هنا تأتي هذه الدراسة لبيان مدى دور تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية في مصارف الأردنية في اكتشاف ومنع عمليات غسيل الأموال.

مشكلة الدارسة

نتيجة لمخاطر عمليات غسيل الأموال وتأثيرها السلبي على الاقتصاد الوطني دعت الجهات التشريعية والمنظمات المنظمة لعمل المصرفي إلى تطوير نظام الرقابة الداخلية لاكتشاف ومنع عمليات غسيل الأموال وذلك

بوضع مجموعة من الإجراءات والأساليب التي تسهم في مكافحة عمليات غسيل الأموال، وبتالي فإن هذه الدراسة تسعى للإجابة على التساؤلات التالية:

1. هل يسهم تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية متخصصة في المصارف الأردنية في منع عمليات غسيل الأموال؟
2. هل يسهم تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية متخصصة في المصارف الأردنية في اكتشاف عمليات غسيل الأموال؟
3. هل يوجد عوامل تؤثر في طبيعة ومدى ضوابط الرقابة الداخلية الخاصة بعمليات غسيل الأموال المصارف الأردنية؟

فرضيات الدراسة

تسعى هذه الدراسة لاختبار فرضيات التالية لإجابة على مشكلة الدراسة:

- هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية لأهمية تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية متخصصة في منع عمليات غسيل الأموال في المصارف الأردنية
- هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية لأهمية تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية متخصصة في اكتشاف عمليات غسيل الأموال في المصارف الأردنية
- لا يوجد عوامل تؤثر في طبيعة ومدى ضوابط الرقابة الداخلية الخاصة بمكافحة عمليات غسيل الأموال المصارف الأردنية

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى التعرف على مدى ملاءمة إجراءات الرقابة الداخلية في الحد من عمليات غسيل الأموال من خلال:

1. بيان أهمية تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية في منع عمليات غسيل الأموال في المصارف الأردنية.
2. بيان أهمية تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية في اكتشاف عمليات غسيل الأموال في المصارف الأردنية.
3. بيان العوامل المؤثرة في طبيعة ومدى ضوابط رقابة الداخلية الخاصة بمكافحة غسل الأموال في المصارف الأردنية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في:

- بيان أهمية إجراءات الرقابة الداخلية المطبقة في المصارف الأردنية في مكافحة عمليات غسيل الأموال.
- تحليل العوامل المحدد لطبيعة ومدى الضوابط الرقابة الداخلية الخاصة بمكافحة غسل الأموال في المصارف الأردنية.
- تعتبر الدارسة من أولى الدراسات– على حد علم الباحثة– التي تبحث في موضوع غسيل الأموال من ناحية المحاسبية في المملكة الأردنية الهاشمية ولقطاع من أهم القطاعات الاقتصادية القطاع المصرفي، حيث ضعف تناولها في البحوث والدراسات المحاسبية حيث تم تناولها في أدبيات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية.

2- الإطار النظري والدراسات السابقة:

الدراسات السابقة

بعد مراجعة الدراسات السابقة توصلت الباحثة إلى أن أغلب هذه الدراسات تناولت جوانب تتعلق بالدراسة فمنها ما تناول مفهوم عمليات غسيل الأموال وانعكاساتها وآثارها على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وأخرى تناولت دور البنوك في منع عمليات غسيل الأموال، وبعضها تناول مجالات التعاون الدولي لمكافحة هذه الظاهرة، اما هذه الدراسة فقد تميزت في تناولها للجانب محاسبي رقابي وهو دور تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية في اكتشاف ومنع عمليات غسيل الأموال وفيما يلي عرض لأهم الدراسات التي تناولت بعض جوانب الدراسة:

1- ريم عقاب حسين (2013) بعنوان تحليل العوامل المؤثرة في اكتشاف مدقق الحسابات الخارجي لعمليات غسيل الأموال والتقرير عنها دراسة ميدانية في مكاتب تدقيق الحسابات الأردنية، هدفت الدراسة إلى بيان العوامل المؤثرة في اكتشاف مدقق الحسابات لعمليات غسيل الأموال ودور تدقيق الحسابات اتجاه ظاهرة غسيل الأموال، وتحديدها في مجموعة من العوامل التي تم تقسيمها إلى ثلاث مجموعات تتناسب مع طبيعية عملية التدقيق، المجموعة الأولى تضمنت العوامل المتعلقة بمدقق الحسابات، والمجموعة الثانية العوامل التي تتعلق بإدارات الشركات محل التدقيق، والمجموعة الثالثة تضمنت العوامل المتعلقة بالإصدارات المهنية. وتوصلت الدراسة إلى انه يوجد لدى مدقق الحسابات الخارجي في المملكة الأردنية الهاشمية معرفة بأهمية عملية تدقيق الحسابات اتجاه ظاهرة غسيل الأموال وموافقة عينة الدراسة على انه يرجع عدم اكتشاف عمليات غسيل الأموال التي تهدد منشآت الأعمال إلى عوامل تتعلق بمدقق الحسابات وعوامل تتعلق بإدارات الشركات محل التدقيق، وعوامل تتعلق بالإصدارات المهنية.

2- دراسة عوض الله (2005) بعنوان: "الآثار الاقتصادية لعمليات غسل الأموال ودور البنوك في مكافحة هذه العمليات؛ هدفت دراسة إلى التعرف على دور الجهاز المصرفي في مكافحة عمليات غسيل الأموال، كما يبحث في كيفية معالجة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذه العمليات وقد تناولت الدراسة مفهوم غسيل الأموال وخصائصه وأسبابه، وعلاقته بالاقتصاد الخفي، والمراحل التي يمر بها من إيداع وتمويه وإدماج، والآثار الاقتصادية والاجتماعية لعمليات غسيل الأموال، كما يشير البحث إلى دور المصارف في مكافحة عمليات غسيل الأموال من خلال إتباع إجراءات محددة وإلزام العاملين بها، كما تم استعراض التشريعات والجهود الدولية والعربية في مجال مكافحة عمليات غسيل الأموال. وتوصي الدراسة بضرورة تبني المصارف لسياسات داخلية واضحة لمكافحة عمليات غسيل الأموال، و تطوير العاملين لمواجهة هذه العمليات، و مراعاة الدقة والحذر في فحص العمليات المصرفية والمالية وخاصة المشكوك فيها.

3- دراسة(عطية، 2004) بعنوان: "مسؤولية مراجع الحسابات عن الكشف والإفصاح عن جرائم غسيل الأموال "هدفت دراسة إلى معرفة أثر صدور قوانين مكافحة غسيل الأموال على الأداء المهني للمراجع خلال عملية مراجعة الحسابات بمراحلها المختلفة في ظل المتطلبات المهنية الحالية. وقد تناولت الدراسة أثر صدور قوانين مكافحة جرائم غسيل الأموال على مكاتب المراجعة من حيث تعين مسئول للمكافحة داخل كل مكتب مراجعة، و التعرف على هوية العملاء وأوضاعهم القانونية ومراجعة نظم وإجراءات الرقابة الداخلية وبشكل دوري، كما تناول أثر صدور القانون على مهام ومسؤوليات المراجع خلال مراحل التخطيط على أعمال المراجعة وتنفيذ الأعمال وأخيرا مرحلة إصدار التقرير. تم إجراء الدراسة لاستكشاف آراء مراجعي الحسابات العاملين بمكاتب المراجعة في مصر والذين لا تقل خبراتهم العملية عن 10 سنوات على عينة من 100 مفردة. هذا وقد توصلت الدراسة إلى أن 88% من

العينة لم تبد اهتمام بجرائم غسيل الأموال والآثار المترتبة عليها مقارنة باهتمام المنظمات الدولية والأقليمية بها، كما أن 77% من العينة ترى أحقية المراجع الداخلي بمتابعة درجة التزام المؤسسات بقواعد مكافحة غسيل الأموال وفي حالة عدم توفر أقسام مؤهلة للمراجعة الداخلية في المؤسسة يتعين إسنادها للمراجع الخارجي. وتوصي الدراسة بعدم إغفال دور المراجع ضمن النصوص القانون مكافحة غسيل الأموال المصري، كما يوصي بتضييق الفجوة بين المتطلبات المهنية والمتطلبات المفروضة على المراجع من قانون مكافحة غسيل الأموال.

4- دراسة(المبارك، 2003) بعنوان " دور البنوك التجارية في الرقابة على عمليات غسيل الأموال"

هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة وأساليب الرقابة المتبعة في المصارف التجارية لمواجهة عمليات غسيل الأموال والمعوقات التي تواجهها. وقد تناولت الدراسة مفهوم غسيل الأموال وأثارها ومراحلها وأساليبها، كما تم التعرض إلى الرقابة من حيث المفهوم والأهداف والأنواع ومصدرها الداخلي والخارجي وأدواتها وخصائصها وخطواتها، كما تشير الدراسة إلى الرقابة على أعمال المصارف التجارية من حيث الإجراءات الوقائية وإجراءات الكشف، والجهود الدولية والعربية لمكافحة غسيل الأموال. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتم اختيار عينة عشوائية بسيطة من موظفي المصارف التجارية ل (28) مصرف عربي وأجنبي في مدينة دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة بلغت 280 مفردة. هذا وقد توصلت الدراسة إلى أن المصارف في دبي تتبع بقوة الأساليب والإجراءات الرقابية لمكافحة غسيل الأموال، كما أن عقد دورات تدريبية باستمرار لموظفي البنك يكسبهم الخبرة لمواجهة عمليات غسيل الأموال وتوصي الدراسة باطلاق حملة تثقيفية موجهة لموظف المصرف تبرز أهم القوانين والأنظمة التي تجرم غسيل الأموال وتنظم عمليات الرقابة على المؤسسات المصرفية والمالية في الدولة، كما يوصي بضرورة تفعيل الأساليب والإجراءات الرقابية من قبل مصرف الإمارات المركزي والمصارف التجارية في دبي.

5- دراسة (العاجز، 2008)بعنوان دور المصارف في الرقابة على عمليات غسيل الأموال دراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية في قطاع غزة

هدفت الدراسة إلى التعرف على الإجراءات المطبقة في المصارف العاملة في قطاع غزة للرقابة على عمليات غسيل الأموال ومكافحتها، وذلك من خلال دراسة إجراءات التحقق من العميل، الرقابة الداخلية، التجهيزات لمكافحة عمليات غسيل الأموال وتشمل اللجان والوحدات لإدارية، التقيد بالقوانين والتشريعات الدولية وتعليمات سلطة النقد، تدريب وتأهيل الموظفين، وضوح الأدلة الإرشادية والتوجيهية وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، كما تم استخدام اسلوب الحصر الشامل، وتكون مجتمع الدراسة من فئة الإدارة العليا في فروع وإدارات المصارف العاملة في قطاع غزة وتم الاعتماد على الاستبانة لجمع البيانات حيث تم توزيع 170 استبانة استجاب منهم 119 استبانة أي ما نسبته70% وخلصت الدراسة إلى أن هناك التزام من قِبل المصارف العاملة في قطاع غزة برفض فتح حساب للعميل أو الدخول في أي معاملة مصرفية في حال عدم استيفائها لإجراءات التعرف عليه، وأن المصارف تطبق إجراءات وقائية لمكافحة غسيل الأموال بصورة جيدة، كما توصلت إلى أن هناك انخفاض في الميزانية المرصودة من قِبل المصارف لبرامج تدريب وتثقيف الموظفين ضد غسيل الأموال. وقد خرجت الدراسة بعدة توصيات أهمها أن على المصارف تعزيز إجراءات التحقق من العميل بصرف النظر عن قيمة العملية، و مراعاة عدم عرقلة العمل بسبب متطلبات الحيطة والحذر الإضافية، تعزيز التعاون بين سلطة النقد والمصارف في التعرف على العمليات المشبوهة وتعميق أواصر التعاون الدولي، كما توصي الدراسة بالاهتمام بإصدار المصرف لدليل إجراءات داخلي واضح وملزم لمواجهة عمليات غسيل الأموال.

6- دراسة (شاهين، على، 2009)بعنوان "الاستراتيجيات المصرفية لمكافحة عمليات غسيل الأموال وسبل تطويرها دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين"

هدفت الدراسة إلى بلورة إطار فكري حول الاستراتيجيات المصرفية المتبعة من قبل البنوك في متابعة عمليات غسيل الأموال وسبل تطويرها، وذلك من خلال الوقوف على الآليات والوسائل المستخدمة في معالجة هذه الظاهرة، والعوامل المؤثرة فيها، بالإضافة إلى استطلاع آراء المبحوثين العاملين في نفس المجال في القطاع المصرفي الفلسطيني بغرض التعرف على أبعاد الظاهرة وأسباب وجودها والتطبيقات المستخدمة لمكافحتها بما يؤدي إلى الحد من تناميها وقد أوضحت الدارسة مدى تأثير هذه الظاهرة ونتائجها السلبية على مجمل النشاط المصرفي، وأوصت بضرورة اتخاذ مجموعة من الإجراءات اللازمة في هذا الخصوص والتركيز على بعض القضايا والموضوعات التي تتطلب توجيه عناية واهتمام خاص بها لوقاية الجهاز المصرفي وحمايته من الأخطار الناجمة عليها.

الإطار النظري: دور إجراءات الرقابة الداخلية في اكتشاف ومنع عمليات غسيل الأموال

نتناول في هذا الجزء من الدراسة مجموعة من المفاهيم وهي

- عمليات غسيل الأموال
- إجراءات الرقابة الداخلية التي تسهم في مكافحة عمليات غسيل الأموال

وفيما يلي مناقشتها بتفصيل:

أولا: غسيل الأموال مفهومه ومراحله: -

يدل مصطلح غسيل الأموال على كل الإجراءات المتبعة لتغير هوية الأموال غير المشروعة، لتصبح وكانها أموال من مصادر مشروع، وعرفه على انه عبارة عن عمليات اخفاء للمصادر الحقيقة للأموال الناتجة عن العمليات المشبوهة مع محاولة العاملين توفر غطاء شرعي لها(عزالدين، الزارم، 2003، ص140)، فعملية غسيل الأموال هي كل فعل ينطوي على اكتساب أموال أو حيازتها أو التصرف فيها أو نقلها أو إدارتها أو حفظها أو استبدالها أو إيداعها أو استثمارها أو التلاعب في قيمتها أو حركتها أو تحويلها أو أي فعل يؤدي إلى إخفاء أو تمويه مصدرها أو الطبيعة الحقيقية لها أو مكانها أو كيفية التصرف بها أو ملكيتها أو الحقوق المتعلقة بها مع العلم بأنها متحصله من جريمة أو تجارة غير مشروعة ويمكن بيان الانشطة غير المشروعة والتي يمكن أن يترتب عليها عمليات غسيل الأموال كما يلي:

- عمليات تهريب سلع والمنتجات المستوردة دون رسوم جمركية.
- الاتجار بالسلع والخدمات غير المشروعة وفق القوانين والانظمة مثل المتاجرة بالمخدرات أو شبكات الرقيق الابيض.
- رشوة الفساد الإداري
- تزيف العملة، أو الذهب أو الفضة.
- التهرب الضريبي، حيث يتم اخفاء مصادر الربح وعدم سداد الالتزامات.
- الاختلاسات أو السرقات

وتوثر هذه العمليات سلبا على الاقتصاد من خلال(عز الدين، الرازم، 2003، 140):

- اهتزاز الاقتصاد وعدم القدرة على التحكم بالنظام النقدي والمالي.
- عدم الثقة بالنظام المصرفي
- غياب التنافس الحر بالسوق بالنسبة لتجارة والصناعة.
- عدم القدرة على التنبؤ بالطلب على النقود

- التأثير على قيمة النقود أو العملة أو اسعار الصرف.
- التأثير على المتحصلات الضريبة لدخل القومي
- عدم تشجيع على الاستثمارات وضعف التشغيل والتوظيف.

وتمر عمليات غسيل الأموال بعدد من المراحل والاليات المكملة لبعضها البعض بهدف اخفاء مصدر الأموال الغير مشروعة واضفاء الشرعية عليها وهذه المراحل هي:

المرحلة الأولى: التوظيف يتم خلال هذه المرحلة توظيف أو استثمار أو إدخال الأموال المتأتية من جريمة أو عمل غير مشروع إلى النظام المالي. وتعني هذه المرحلة التخلص من الأموال المشبوهة من خلال إيداعها في البنوك والمؤسسات المالية أو شراء العقارات أو الأسهم أو السندات أو الشيكات السياحية والمشاركة في مشاريع استثمارية قد تكون حقيقية وقد تكون وهمية ثم بيع تلك الأسهم ثم نقل الأموال إلى خارج حدود البلد الذي تم فيه الإيداع، ويتم عادة اللجوء إلى الأوراق التجارية أو أمر الدفع من خلال كتابة المبالغ النقدية على تلك الأوراق وتسهيل حركة تلك الأوراق أو إيداع تلك الأوراق في البنوك التجارية بحيث تنصهر في عملياته المتداخلة، أو استخدام البنوك والمؤسسات المالية ومؤسسات الإقراض وشركات الصرافة التي يتم استخدامها في عمليات التحويل على أساس أن تلك الأموال تعود لشركات الصرافة نفسها.

المرحلة الثانية: التغطية يتم خلال هذه المرحلة إخفاء و/أو تمويه علاقة الأموال مع مصادرها غير المشروعة من خلال القيام بسلسلة معقدة من العمليات المالية وغير المالية. وتتم هذه المرحلة بعد دخول الأموال إلى القطاع المصرفي، وذلك من أجل فصل هذه الأموال عن نشاطاتها الأصلية غير المشروعة، ويتم ذلك من خلال مجموعة من العمليات المعقدة والمتتابعة والتحويلات الداخلية والخارجية، وكل ذلك من أجل إخفاء مصادر هذه الأموال، وتتميز هذه المرحلة باعتبارها المرحلة التي يكون كشف مصادر تلك الأموال أكثر صعوبة، ويكون ذلك من خلال استخدام الأوراق المالية التي من السهل تحويلها كخطابات الضمان وشيكات الصرف والأسهم والسندات، بحيث تتم عملية التمويه للأموال غير المشروعة لتكون صعبة الاكتشاف من قبل القائمين على تنفيذ القانون.

المرحلة الثالثة: الدمج خلال هذه المرحلة دمج الأموال المغسولة في الاقتصاد بحيث يصبح من الصعب التمييز بينها وبين الأموال المتأتية من مصادر مشروعة. تعتبر هذه المرحلة الأخيرة في عمليات غسل الأموال وتمتاز بعلنية نشاطاتها وذلك من خلال دمج هذه الأموال في الدورة الاقتصادية وخلطها في بوتقة الاقتصاد الكلي بحيث يصعب معها التمييز بين الثروة ذات المصدر المشروع وغيرها من الثروات ذات المصادر غير المشروعة وإضفاء الطابع القانوني على أعمالها، بحيث يصعب معها اكتشاف أمرها باعتبارها قد خضعت لعدة مستويات من التدوير وعلى مراحل زمنية متباينة

ثانيا: إجراءات الرقابة الداخلية ودورها في مكافحة عمليات غسيل الأموال:

دعت مختلفة الهيئات والمنظمات الدولية والمحلية التي تعنى بمكافحة عمليات غسيل الأموال إلى تطوير انظمة الرقابة الداخلية لتلك المؤسسات، لأنها تشكل صمام الامان لاكتشاف ومنع عمليات غسيل الأموال حيث انه كلما تم احكام إجراءات الرقابة الداخلية كلما تلاشت وتقلصت فرصة تمرير عمليات غسيل الأموال من خلال النظام المصرفي، ويعرف نظام الرقابة الداخلية على انه "العملية المصمَّمة والمنفذة من قبل أولئك المكلفين بالرقابة والإدارة والموظفين الآخرين لتوفير تأكيد معقول بشأن تحقيق أهداف المنشأة فيما يتعلق بموثوقية تقديم التقارير المالية وفاعلية وكفاءة العمليات والامتثال للقوانين والأنظمة المطبَّقة، ويتبع ذلك أن الرقابة الداخلية يتم تصميمها وتنفيذها لتناول مخاطر العمل المحددة التي تهدِّد تحقيق هذه الأهداف". (مجمع المحاسبين القانونين، 2009،

ص114) ويمكن القول أن الهدف من نظام الرقابة الداخلية المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال، هو حماية المصرف من مخاطر عمليات غسيل الأموال، فمن المخاطر احتمالية تعرض المصرف للإحداث سواء المتوقعة أو غير المتوقعة والتي تكون ذات أثر سلبي على سمعة البنك ووضعه المالي والقانوني، وتتمثل مخاطر عمليات غسيل الأموال في عدم الامتثال أو الالتزام والتي تتعلق بمدى التزام المصارف بالمتطلبات القانونية الصادر عن الجهات التشريعية وهنا تتعرض المصارف إلى مسالة من الجهات الرقابية بالإضافة إلى دفع الغرامات، ومن المخاطر مخاطر تشويه السمعة وزعزعة الثقة بالمصرف، نتيجة لملاحقته من السلطات المسئولة عن مكافحة عمليات غسيل الأموال وللحد من هذه المخاطر فانه يجب أن يتوفر نظام للرقابة الداخلية أو تطوير النظام الحالي لدى المصرف بحيث يكفل الالتزام بمتطلبات القانونية والتشريعية الصادر بموجب القانون وتقليل من المخاطر الأخرى، وهنا تقع على أن الإدارة العليا لأي مصرف مسئولية ترسيخ ووضع نظام ملائمة وفعال للرقابة الداخلية لمكافحة عمليات غسيل الأموال وفي هذا الجزء نناقش الموضوعات التالية:

- العوامل المؤثرة في طبيعة ومدى إجراءات الرقابة الداخلية المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال في المصارف
- دور تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية في المصارف في اكتشاف ومنع عمليات غسيل الأموال

العوامل المؤثرة في طبيعة ومدى إجراءات الرقابة الداخلية المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال

يلزم قانون مكافحة عمليات غسيل الأموال الأردني المصارف الأردنية بوضع إجراءات للرقابة الداخلية والمحافظة عليها لمنع عمليات غسيل الأموال، ومن أجل تطبيق أسلوب فعّال فإنه يجب أن يتم إدراج هذه إجراءات ضمن إجراءات الرقابة الداخلية الخاصة بالمصارف ككل، كما أن من الواجب على الإدارة العليا أن يكون لها المسؤولية النهائية للتأكّد من أن لديها نظام فعال للرقابة الداخلية بما في ذلك مراقبة النشاطات المشتبه بها والإبلاغ عنها وتعتبر قوة قيادة الإدارة العليا والتزامها بمكافحة غسل الأموال مظهراً مهماً من مظاهر تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية. ويجب على الإدارة العليا أن تنشئ وتنشر ثقافة الالتزام لتضمن تقيّد جميع الموظفين بالسياسات والإجراءات والعمليات التي وضعها المصرف للحدّ من مخاطر عمليات غسيل الأموال ومراقبتها، إلى جانب الضوابط الداخلية الأخرى للالتزام، وترى الباحثة أن طبيعة ومدى الضوابط الخاصة بمكافحة غسل الأموال يمكن أن ترتبط بعدد من العوامل تتلخص فيما يلي:

- فلسفة الإدارة حيث يجب على الإدارة وضع ضوابط ملائمة وتبني فلسفة لمكافحة غسيل الأموال ترتبط بالمخاطر والقيام بالمراجعة المنتظمة لعمليات تقييم المخاطر مع الأخذ بعين الاعتبار البيئة التي يعمل فيه البنك والنشاط الحاصل في السوق.
- طبيعة ودرجة ومدى تعقيد أعمال المصرف.
- تنوّع العمليات المصرفية(الخدمات العملاء والمواقع الجغرافية، المعاملات الإلكترونية عبر المواقع الإلكترونية(البنوك الإلكترونية)) حيث يجب على الإدارة زيادة التركيز على عمليات المصرف الأكثر عرضة من غيرها للاستغلال من قبل غاسلي الأموال، إضافة إلى التأكد من وضع الضوابط الملائمة قبل تقديم منتجات جديدة
- طبيعة عميل البنك والمعلومات عن منتجاته ونشاطه وقنوات تقديم الخدمة المستخدمة.
- حجم العمليات المصرفية ومقدارها.
- درجة المخاطر المرتبطة بكافة مجالات عمليات المصرف.

- كيفية تعامل المصرف مع العميل بشكل مباشر أو عبر أطراف ثالثة، و وضع ضوابط مناسبة للتعامل مع العملاء والعمليات والمنتجات المصنفة ضمن الفئات ذات المخاطر العالية وذلك حسب الضرورة مثل وضع حدود للعمليات أو الحصول على موافقات الإدارة.

ثانيا: إجراءات الرقابة الداخلية لمكافحة عمليات غسيل الأموال:

إن مكافحة غسيل الأموال يعد أحد أهداف نظام الرقابة الداخلية في المصرف لمنع وتقليل المخالفات والأخطار التي يمكن أن تتعرض لها المصارف من عمليات غسيل الأموال، وتشتمل المكافحة غسيل الأموال اكتشاف ومنع عمليات غسيل الأموال، وفيما يلي استعراض لأهم إجراءات الرقابة الداخلية لمكافحة عمليات غسل الأموال والتي أقرتها الوثائق الدولية والإقليمية والمحلية التي يتوجب على جميع المصارف الالتزام بها ولأغراض الدراسة قامت الباحثة بتصنيف الإجراءات إلى صنفين:

- إجراءات الرقابة الداخلية التي تسهم في منع عمليات غسيل الأموال في المصارف
- إجراءات الرقابة الداخلية التي تسهم في اكتشاف عمليات غسيل الأموال في المصارف

وفيما يلي بيان لهذا النوع من الإجراءات:

إجراءات الرقابة الداخلية التي تسهم في منع عمليات غسيل الأموال في المصارف

وتشتمل إجراءات الرقابة الداخلية من وجهة نظر الباحث على مجموعة من السياسات والضوابط والإجراءات التي تسهم في اكتشاف عمليات غسيل الأموال وهي:

- ان يقوم المصرف بوضع سياسة ملائمة لمكافحة عمليات غسل الأموال من خلال دليل متخصص يصدره المصرف، و يعتمد من الجهات صاحبة الاختصاص في المصرف ويلتزم المصرف اثناء وضع دليل والسياسة المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال على المحاور بالمتطلبات القانونية والتنظيمية حيث يلتزم المصرف بتطبيق القوانين والتشريعات والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية في الأردن والمعايير الدولية من المنظمات المهنية والتي تفرض مجموعة من الالتزامات على البنوك والعاملين فيها لتأكد من أن المصرف بطريقة مباشرة أو غير مباشرة يساهم بشكل فعال في معالجة والتعريف بجرائم غسيل الأموال التي من الممكن أن تعرض سمعته ونزاهته وسيولته النقدية إلى الخطر، اضافة إلى الالتزام بنواحي أخلاقية اي أن للمصرف دور فعال في مكافحة عمليات غسل الأموال والإبلاغ عنها للجهات المختصة. و يجب تحديث سياسة مكافحة غسل الأموال كلما دعت الحاجة.

ويشتمل الدليل المكتوب على السياسات والإجراءات اللازمة لتحقيق مبدا اعرف عميلك والذي يتطلب امتلاك المصرف لنظام شامل من السياسات والإجراءات الهادفة إلى التدقيق في معلومات العملاء وخاصة العملاء الجدد عند بدء التعامل مع المصرف، وعلى المصرف اتباع سياسة تحديث معلومات العملاء، حيث أكدت التوصيات الأربعين للجنة مجموعة العمل المالي الدولية (فاتف، fatf, 2003) على ضرورة عدم فتح حسابات بأسماء مجهولة أو لأشخاص وهميين أو بأي شكل أخر لا يدل بصورة قاطعة على هوية فاتح الحساب وذلك في التوصية رقم 5، واكدت على ضرورة توفر دليل لمكافحة عمليات غسيل الأموال يبين السياسات والإجراءات التي تحكم المعاملات المصرفية وتسهم في اكتشاف عمليات غسيل الأموال، وخاصة فيما يتعلق بتطبيق مبدا اعرف عمليك الذي يساعد المصرف في عدم التعامل مع العملاء المشبوهة بهم والذين قد يتمكنوا من تنفيذ عمليات غسيل الأموال.

2- إنشاء وحدة خاصة لمكافحة عمليات غسيل الأموال:

وهي وحدة مستقلة تتبع لرئيس مجلس الإدارة ويكون رئيس وحدة مراقبة الامتثال مكلفاً بتبليغ وحدة مكافحة غسيل الأموال في البنك المركزي عن العمليات التي يشتبه في أنها غسيل أموال، وتكون من مهامه وضع وتحديث إجراءات وسياسات البنك الخاصة بمكافحة غسيل الأموال وتقوم الوحدة بوضع نظام داخلي مناسب يشتمل على السياسات والإجراءات والضوابط الداخلية الواجب توفرها لمكافحة عمليات غسيل الأموال على أن يتضمن هذا النظام السياسات المتعلقة بمكافحة عمليات غسيل الأموال معتمدة من مجلس الإدارة مع قيامه بتحديثها باستمرار والإجراءات التفصيلية لمكافحة عمليات غسيل الأموال. و تحدد اختصاصات مدير الإخطار على تلقي المعلومات والتقارير عن العمليات غير العادية والمشتبه بها وفحصها واتخاذ القرار المناسب بخصوص إخطار الوحدة أو البنك المركزي بها أو حفظها والاحتفاظ بكافة المستندات والتقارير التي يتلقاها، وإعداد تقارير دورية تقدم لمجلس الإدارة عن كافة العمليات غير العادية والمشتبه بها ويمنح مدير الإخطار صلاحيات تمكنه من مباشرة اختصاصاته باستقلالية وبما يكفل الحفاظ على سرية المعلومات التي ترد إليه والإجراءات التي يقوم بها، ومنها الاطلاع على السجلات والبيانات التي تلزم لقيامه بأعمال الفحص ومراجعة النظم والإجراءات التي يضعها البنك لمكافحة عمليات غسل الأموال.

3- تدريب وتأهيل الموظفين في مجال مكافحة عمليات غسيل الأموال.

يقع على عاتق البنك تدريب كافة العاملين فيه وعلى مختلف المستويات الإدارية وزيادة وعيهم وثقافتهم حول قواعد إعرف عميلك وعمليات غسيل الأموال وكيفية التعرف عليها والتعامل معها وتقديم التقارير حولها ومراقبة حسابات العملاء والعمليات التي تتم على حساباتهم وهناك شكوك حولها وهذا لا بد أن يتحقق من خلال تعميم كافة التعليمات والقوانين والإجراءات والتعديلات التي تتم عليها على الموظفين المختصين داخل البنك وقيام وحدة مراقبة الامتثال في المصرف بعمل الدورات التدريبية وورش العمل لكافة الموظفين لزيادة وعيهم حول عمليات غسيل الأموال وقواعد اعرف عميلك والاستعانة بالخبرات المحلية من داخل الأردن أو من خارجه سواء أشخاص أو جهات تدريبية أكاديمية أو معاهد لتدريب الموظفين المعنيين في هذا المجال، ويتم الاحتفاظ بسجلات لكافة البرامج التدريبية التي تمت خلال فترة خمس سنوات وتشتمل على أسماء المتدربين ومؤهلاتهم والجهة التي قامت بالتدريب سواء داخل المملكة أو خارجها، وقد وضع جدول تدريب داخلي يقوم فيه موظفي وحدة مراقبة الامتثال بتدريب الموظفين الجدد والحاليين مرتين سنويا، أو كلما اقتضى الأمر ذلك ووفقا للمستجدات التي تطرأ على تعليمات مكافحة غسل الأموال.

ثانيا: إجراءات الرقابة الداخلية التي تسهم في اكتشاف عمليات غسيل الأموال في المصارف

ان استخدام تكنولوجيا المعلومات في تقديم الخدمات المصرفية ساهمت بشكل كبير في اكتشاف عمليات غسيل الأموال من خلال برمجة البرامج المصرفية وفق لتطورات والقوانين والانظمة ومبادئ العالمية المرتبطة بعمليات غسيل الأموال بشكل يسهم في اكتشاف عمليات غسيل الأموال وتشتمل هذه الإجراءات على:

- فصل المهام والوظائف ضمن الاقسام المختلفة للمصرف وخاصة مسوؤلي خدمة العملاء وعملية فتح الحساب للعملاء، وعمليات منح القروض.
- استخدام أو برمجة الانظمة المستخدمة في تقديم الخدمات المصرفية بشكل يضمن عدم تقديم المنتجات والخدمات المصرفية المالية للأشخاص والجهات المدرجة على القوائم المحظور التعامل معها كوضع قوائم الإلكترونية للعملاء محظورة التعامل معهم اي تطبيق مبدأ اعرف عميلك باستخدام الانظمة الإلكترونية وبتالي فإن هذه الانظمة الإلكترونية تسهم في منع عمليات غسيل الأموال من خلال الكشف عن هوية الأشخاص قبل التعامل معه. اضافة إلى تحديد المناطق الجغرافية التي يمنع ارسال الحوالات المالية اليها.

- استخدام برامج الية متخصصة للكشف عن العمليات المالية غير الاعتيادية مثل تجوز سقوف النقدية لإيداعات والتحويلات النقدية والتي حددها قانون مكافحة غسيل الأموال ب 10000دينار، وهذه البرامج تسهم في كشف ومنع عمليات غسيل الأموال في المصارف.
- نظام التقارير: أن استخدام تكنولوجيا المعلومات في الانظمة المحاسبية المصرفية ساهم في توفير التقارير المالية الملائم وفي مكافحة عمليات غسيل الأموال أن وجود تقارير رقابية متخصصة في مجالات معين مثل عدم اكتمال بعض المعلومات الضرورية لعمليات فتح الحساب، أو وجود حركات مالية متكررة ع بعض الحسابات بمبلغ معين، أو تحويلات متكررة ضمن حسابات وأخرى تساهم هذه التقارير في منع واكتشاف عمليات غسيل الأموال.
- نظام لحفظ السجلات: يجب على المصارف الاحتفاظ بكافة السجلات (المستندات والتعليمات والعمليات والملفات والتقارير) المتعلقة بالعمليات التي يجرونها وفقاً للممارسات المعتادة للأعمال كي تشكّل مرجعاً سهلاً لهم وللسلطات الرقابية/التنظيمية والسلطات الأخرى وكذلك للمدققين الداخليين والخارجيين. ويجب أن تكون هذه السجلات مناسبة بما فيه الكفاية لإيجاد عملية تم تنفيذها ولتوفير تتبع وسجل كامل لكافة العمليات المالية، لا سيما العمليات النقدية وتحويلات الأموال ويلزم القانون الأردني بالاحتفاظ بالسجلات لمدة خمس سنوات
- التدريب الدوري والمستمر للعاملين في المصارف، ويعتبر تدريب العاملين على كافة المستجدات في طرق ووسائل غسيل الأموال من ضوابط الرقابة الداخلية التي تساعد في اكتشاف ومنع عمليات غسيل الأموال

3- الدراسة الميدانية:

منهجية الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج التحليلي الذي يقوم على تجميع المعلومات المتعلقة بالعناصر الرئيسة للدراسة وتحليلها وتفسيرها بهدف بناء الإطار النظري لها وذلك اعتمادًا على أدبيات التدقيق التي تناولت موضوع نظم الرقابة الداخلية، وقانون مكافحة غسيل الأموال وإجراءات الرقابة المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال، ومن خلال الإطار النظري تم تصميم استبانة عن تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية وعلاقتها بمكافحة عمليات غسيل الأموال، ولاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي للإجابة عن أسئلة الاستبانة، إذ يشير رقم (5) إلى موافق جدًا، والرقم (4) موافق، والرقم (3) محايد، والرقم(2) غير موافق، والرقم (1)غير موافق بشدة ولتفسير النتائج تم اعتبار المدى من (1-1. 79) للدلالة على عدم مساهمة تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية بمنع أو اكتشاف عمليات غسيل الأموال، ومن(2.59- 1.8) للدلالة على أن تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية يساهم بدرجة منخفضة بمنع أو اكتشاف عمليات غسيل الأموال، ومن (2.60- 3.39) للدلالة على أن تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية يساهم بدرجة متوسطة بمنع أو اكتشاف عمليات غسيل الأموال، وأما (3.40-4. 19) للدلالة على أن تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية يساهم بدرجة مرتفع بمنع أو اكتشاف عمليات غسيل الأموال ومن (4.20- 5) للدلالة على أن تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية يساهم بدرجة مرتفع جدا بمنع أو اكتشاف عمليات غسيل الأموال، وتم استخدام برنامج التحليل الإحصائي spss في تحليل البيانات باستخدام حساب النسب المئوية والوسط الحسابي.

مجتمع وعينة الدراسة

يشمل مجتمع الدراسة العاملين في قسم التدقيق الداخلي وهو الشخص المكلف بتقييم وفحص ضوابط الرقابة الداخلية والتقرير عنها للإدارة وفق معايير التدقيق الدولية وقانون مكافحة غسيل الأموال الأردني والمسئول

عن وحدة مكافحة غسيل الأموال والمدقق الخارجي الذي كلفه قانون مكافحة غسيل الأموال بتقييم ضوابط الرقابة المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال والتقرير عنها.

وقد بلغ عدد المصارف العاملة في المملكة الأردنية الهاشمية 23 بنك موزعه كتالي: البنوك التجارية الأردنية 14، البنوك الأجنبية 7، البنوك الإسلامية 3 ويتألف عينة الدراسة من البنوك التجارية والإسلامية الأردنية، وتم استبعاد البنوك الأجنبية والاقتصار على البنوك الأردنية وحيث تم توزيع 3 استبيانات لكل بنك استبانة، وبذلك بلغ إجمالي الاستبيانات الموزعة 52، لم يسترد 4استبانات، واستبانتين لم تكن صالحة لتحليل الإحصائي.

تحليل النتائج واختبار الفرضيات

الخصائص الديموغرافية للأفراد المجيبين على أسئلة الاستبانة:

يبين الجدول رقم (1) الخصائص الديموغرافية للأفراد المجيبين على أسئلة الاستبانة وهي على النحو التالي:

جدول رقم (1) الخصائص الديموغرافية للأفراد المجيبين

		العدد	النسبة المئوية
العمر	أقل من 30	19	42
	من 30 إلى 45	11	23
	من 45 إلى أقل من 60	10	22
	60فأكثر	5	13
التخصص	محاسبة	20	44
	علوم مالية	7	16
	اقتصاد	8	18
	إدارة	5	11
	اخرى	5	11
الخبرة	1-5سنوات	7	16
	5وأقل من 10 سنوات	20	46
	10وأقل 15	7	16
	15وأقل من 20	5	11
	أكثر من 20	5	11
حضور دورات تدريبية تتعلق بغسيل الأموال	نعم	41	91
	لا	4	9
	المجموع	45	100. 0

من الجدول نلاحظ ما يلي:

- العمر: نلاحظ من الجدول أعلاه أن أكبر نسبة من عينة الدراسة بلغت أعمارهم أكثر من 30 حيث بلغت نسبتهم 86. 6%مما يعني أن عينة الدراسة هم من ذوي المعرفة والخبرة في الإجابة على الاستبانة
- التخصص: نلاحظ من الجدول أعلاه أن أكبر نسبة من عينة الدراسة حاصلون على مؤهل علمي متخصص بالمحاسبة حيث بلغت النسبة 44%أي تكون إجاباتهم عن خبرة في الرقابة والتدقيق ودور أنظمة الرقابة الداخلية في الحد من عمليات غسيل الأموال

- الخبرة العملية: نلاحظ من الجدول أن أكثر عينة الدراسة خبراتهم تتجاوز 5 سنوات وأقل من 10سنة مما يعني أنه تتوافر الخبرة الكافية لعينة الدراسة
- حضور دورات تدريبية تتعلق بغسيل الأموال: نلاحظ من الجدول أعلاه أن أكبر نسبة من عينة الدراسة حضرت دورات تدريبية بغسيل الأموال حيث كانت النسبة التي حضرت 41أي ما نسبته 91% مما يعني أن عينة الدراسة ذوي معرفة وخبرة في الإجابة.

ثبات أداة الدراسة:

للتأكد من ثبات الأداة، تم حساب الاتساق الداخلي حسب معادلة كرونباخ ألفا، والجدول أدناه يبين هذه المعاملات، واعتبرت هذه النسب مناسبة لغايات هذه الدراسة.

جدول (2) معامل الاتساق الداخلي كرونباخ الفا

المجال	الاتساق الداخلي
دور إجراءات الرقابة في منع عمليات غسيل الأموال	0.94
دور إجراءات الرقابة في اكتشاف عمليات غسيل الأموال	0.95
العوامل المؤثرة في طبيعة ومدى إجراءات الرقابة الداخلية لمنع واكتشاف عمليات غسيل الأموال	0.92
الكلي	0.93

اختبار الفرضيات:

وفيما يلي اختبار فرضيات الدراسة وهي كما يلي:

الفرضية الأولى: والتي تنص على أن " هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية ومنع عمليات غسيل الأموال في المصارف الأردنية"

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالفرضية الأولى والجدول أدناه يوضح ذلك.

جدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتوجه للفقرات المتعلقة بالفرضية الأولى

الفقرات	المدقق الداخلي			مسؤول وحدة الامتثال			المدقق الخارجي		
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	توجه	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	توجه	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	توجه
ان توفر وتطبيق إجراءات الرقابة الداخلية التالية لدى مصارفكم يعمل على منع عمليات غسيل الأموال:									
ان وجود سياسة معتمدة من مجلس الإدارة أو المدير التنفيذي للبنوك غير المحلية بشأن مكافحة غسل الأموال يسهم في منع عمليات غسيل الأموال	4.60	632.	مرتفعة جدا	4.47	743.	مرتفعة جدا	4.53	640.	مرتفعة جدا
وجود دليل داخلي واضح وملزم للإجراءات يتعلق بغسيل الأموال.	4.52	640.	مرتفعة جدا	4.42	737.	مرتفعة جدا	4.46	640.	مرتفعة جدا

الفقرات	المدقق الداخلي			مسؤول وحدة الامتثال			المدقق الخارجي		
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	توجه	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	توجه	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	توجه
ان تشتمل الدليل على إجراءات الرقابة على العملاء المشبوه بهم	4.53	640.	مرتفعة جدا	4.39	737.	مرتفعة جدا	4.45	640.	مرتفعة جدا
وجود خطة واضحة لتدريب الموظفين على طرق مراقبة العمليات المصرفية من عمليات غسيل الأموال.	4.54	640.	مرتفعة جدا	4.38	737.	مرتفعة جدا	4.44	640.	مرتفعة جدا
تحتفظ المؤسسة بسجلات خاصة للتدريب في مجال مكافحة غسل الأموال ومنها سجلات الحضور بالإضافة للمواد التدريبية المستخدمة	4.51	640.	مرتفعة جدا	4.37	737.	مرتفعة جدا	4.46	743.	مرتفعة جدا
ان تقوم الوحدة/الموظف المختص برفع تقارير دورية للإدارة العليا للاطلاع يشتمل التقرير على بالحالات المكتشفة أو المشبوهة. بالمستجدات القانونية والتشريعية.	4.50	640.	مرتفعة جدا	4.32	724.	مرتفعة جدا	4.44	640.	مرتفعة جدا
وجود الإجراءات على إجراءات التأكد من دراية الموظفين وتدريبهم	4.49	640.	مرتفعة جدا	4.43	737.	مرتفعة جدا	4.40	737.	مرتفعة جدا
تعميم الدليل داخلي للإجراءات متعلق بغسيل الأموال على الموظفين.	4.52	640.	مرتفعة جدا	4.43	632.	مرتفعة جدا	4.40	632.	مرتفعة جدا
وجود لدى المصرف وحدة مستقل (وحدة امتثال ،اخطار) ضمن الهيكل التنظيمي مسؤولة عن مكافحة غسل الأموال	4.50	640.	مرتفعة جدا	4.42	632.	مرتفعة جدا	4.40	632.	مرتفعة جدا
تحديد مسئوليات ضابط الامتثال موثقة كتابيا ومتوفرة له.	4.52	640.	مرتفعة جدا	4.35	724.	مرتفعة جدا	4.39	737.	مرتفعة جدا
عقد دورات ومحاضرات عملية للموظفين عن كيفية مكافحة عمليات غسيل الأموال.	4.50	640.	مرتفعة جدا	4.33	724.	مرتفعة جدا	4.39	632.	مرتفعة جدا

الفقرات	المدقق الداخلي			مسؤول وحدة الامتثال			المدقق الخارجي		
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	توجه	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	توجه	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	توجه
تعريف الموظفين باللوائح والقوانين الدولية المتعلقة بالمراقبة على غسل الأموال.	4.53	640.	مرتفعة جدا	4.33	724.	مرتفعة جدا	4.40	737.	مرتفعة جدا
وجود إجراءات للتعرف على العميل وقبول علاقة العمل معه	4.52	640.	مرتفعة جدا	4.26	704.	مرتفعة جدا	4.38	632.	مرتفعة جدا
وجود الإجراءات على إجراءات اختيار الموظفين	4.51	640.	مرتفعة جدا	4.27	704.	مرتفعة جدا	4.40	632.	مرتفعة جدا
لدى المصرف سياسة تعكس إجراءات مكافحة غسل الأموال تتعلق بتحقيق مبدأ اعرف عميلك	4.50	640.	مرتفعة جدا	4.33	724.	مرتفعة جدا	4.32	724.	مرتفعة جدا
وجود لدى المصرف استراتيجية وضح لمكافحة غسل الأموال.	4.53	640.	مرتفعة جدا	4.27	704.	مرتفعة جدا	4.33	724.	مرتفعة جدا
الوسط الكلي	4.53	63.	مرتفعة جدا	4.36	663.	مرتفعة جدا	4.42	639.	مرتفعة جدا

يبين الجدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتوجه الاجابة للفقرات المتعلقة بالفرضية الأولى ككل من وجهة نظر كل من المدقق الداخلي والخارجي ومسؤول وحدة الامتثال وتبين من إجابات أن جميع الفقرات جاءت بتوجه مرتفع جدا يشير إلى أن تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية السابقة تسهم في منع عمليات غسيل الأموال، كان توجه العام لدى المجيبين متقاربة في أن تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية السابقة يسهم في منع عمليات غسيل الأموال في مصارف الأردنية.

كما تم مقارنة المتوسط الحسابي الكلي لكل من المدققين الخارجين ومسئول الامتثال والمدققين الداخليين مع العلامة المعيارية (3) - معيار قبول الفرضية- باستخدام اختبار "ت" كما هو مبين في الجدول رقم (4).

جدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار "ت" للفقرات المتعلقة بالفرضية الأولى من وجهة نظر كل من المدقق الداخلي والخارجي ومسؤول وحدة الامتثال مقارنة بالمعيار (3)

الفرضية الأولى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
المدقق الداخلي	4.54	637.	9.352	14	000.
مسؤول وحدة الامتثال	4.36	663.	7.921	14	000.
المدقق الخارجي	4.42	639.	8.600	14	000.

يتبين من الجدول أعلاه الآتي:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α=0.05) بين المتوسط الحسابي والعلامة المعيارية (3) عند المدققين الداخليين

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α=0.05) بين المتوسط الحسابي والعلامة المعيارية (3) عند مسؤول وحدة مكافحة غسيل الأموال.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α=0.05) بين المتوسط الحسابي والعلامة المعيارية (3) عند المدققين الخارجيين.

وهذه النتيجة تشير إلى قبول هذه الفرضية التي تنص هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية ومنع عمليات غسيل الأموال في المصارف الأردنية.

الفرضية الثانية والتي تنص على أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية وكشف عمليات غسيل الأموال في المصارف الأردنية

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالفرضية الثانية والجدول أدناه يوضح ذلك.

جدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتوجه للفقرات المتعلقة بالفرضية الثانية

الفقرة	المدقق الداخلي			مسؤول وحدة الامتثال			المدقق الخارجي		
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	توجه	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	توجه	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	توجه
إن تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية التالية يسهم في اكتشاف عمليات غسيل الأموال في المصارف:									
وجود متابعة ومراقبة الحسابات بشكل مستمر والي تسهم في اكتشاف عمليات غسيل الأموال في المصارف	4.52	.640	مرتفعة جدا	4.40	.737	مرتفعة جدا	4.44	.640	مرتفعة جدا
ان مراجعة لحركات المبالغ الكبيرة والتي تتجاوز المؤشر المعتمد تسهم في اكتشاف عمليات غسيل الأموال في المصارف	4.50	.640	مرتفعة جدا	4.39	.737	مرتفعة جدا	4.45	.640	مرتفعة جدا
ان عملية الرقابة لإعداد تقارير عن حركات وارصدة الحسابات الجارية من خلال برامج آلية متخصصة تسهم في اكتشاف عمليات غسيل الأموال في المصارف	4.52	.640	مرتفعة جدا	4.38	.737	مرتفعة جدا	4.45	.640	مرتفعة جدا
ان عملية الرقابة لإعداد تقارير عن مع البنوك المرسلة من خلال برامج آلية متخصصة تسهم في اكتشاف عمليات غسيل الأموال في المصارف	4.52	.640	مرتفعة جدا	4.39	.737	مرتفعة جدا	4.46	.640	مرتفعة جدا

الفقرة	المدقق الداخلي			مسؤول وحدة الامتثال			المدقق الخارجي		
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	توجه	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	توجه	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	توجه
مع الفروع الداخلية والخارجية	4.53	.640	مرتفعة جدا	4.33	.724	مرتفعة جدا	4.45	.640	مرتفعة جدا
تقارير الحوالات	4.51	.640	مرتفعة جدا	4.31	.724	مرتفعة جدا	4.43	.640	مرتفعة جدا
الخدمات الأخرى (الاعتمادات، الصناديق، الائتمان)	4.53	.640	مرتفعة جدا	4.32	.724	مرتفعة جدا	4.47	.640	مرتفعة جدا
يحدد المصرف سقف الايداعات والسحوبات النقدية والتحويلات الواردة من الخارج التي يحتاج استكمالها التحقق من هوية العميل.	4.53	.640	مرتفعة جدا	4.33	.724	مرتفعة جدا	4.47	.640	مرتفعة جدا
تقارير لحركات البنوك الخارجية	4.51	.640	مرتفعة جدا	4.40	.737	مرتفعة جدا	4.40	.737	مرتفعة جدا
تتم عملية الرقابة من خلال برامج آلية متخصصة على العمليات المالية وتشمل الرقابة على: العمليات غير العادية (السحب والايداع والحوالات الصادرة والواردة)	4.52	.640	مرتفعة جدا	4.40	.737	مرتفعة جدا	4.39	.737	مرتفعة جدا
عمليات التحويل	4.50	.640	مرتفعة جدا	4.35	.737	مرتفعة جدا	4.42	.737	مرتفعة جدا
تتم عملية الرقابة من خلال برامج الية متخصصة لمنع تقديم الخدمات للأشخاص وجهات مدرجة على القوائم المالية.	4.50	.640	مرتفعة جدا	4.40	.737	مرتفعة جدا	4.41	.737	مرتفعة جدا
تتم مراقبة المعاملات المالية غير العادية والتي تتم عبر انظمة التحويل الإلكتروني.	4.49	.640	مرتفعة جدا	4.40	.737	مرتفعة جدا	4.42	.737	مرتفعة جدا
يحتفظ المصرف بسجلاتها التي تبين هوية الزبون والعلاقة المالية	4.50	.640	مرتفعة جدا	4.40	.737	مرتفعة جدا	4.40	.737	مرتفعة جدا

الفقرة	المدقق الداخلي			مسؤول وحدة الامتثال			المدقق الخارجي		
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	توجه	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	توجه	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	توجه
بينهما لمدة لا تقل عن 5 سنوات من تاريخ انتهاء هذه العلاقة أو الانتهاء من المعاملة									
يحتفظ المصرف، لمدة لا تقل عن 5 سنوات، بالسجلات المتعلقة بوثائق المعاملة (نماذج فتح الحسابات، طلب الحوالات، القروض، الاعتمادات وثائق مثل تسليم الحوالات	4.49	640.	مرتفعة جدا	4.33	724.	مرتفعة جدا	4.40	737.	مرتفعة جدا
يتم الاحتفاظ بوثائق العملاء لمدة خمس سنوات أو أكثر.	4.53	640.	مرتفعة جدا	4.27	704.	مرتفعة جدا	4.40	632.	مرتفعة جدا
يتم الاحتفاظ بالمستندات المتعلقة بالعمليات المالية لمدة خمس سنوات أو أكثر.	4.53	640.	مرتفعة جدا	4.33	724.	مرتفعة جدا	4.33	724.	مرتفعة جدا
	4.52	640.	مرتفعة جدا	4.37	705.	مرتفعة جدا	4.43	669.	مرتفعة جدا

يبين الجدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتوجه العام للإجابات للفقرات المتعلقة بالفرضية الثانية ككل من وجهة نظر كل من المدقق الداخلي والمدقق الخارجي ومسئول وحدة غسيل الأموال (الامتثال) وتبين من إجابات مدقق الحسابات على جميع الفقرات جاءت بتوجه مرتفع جدا، مقارنة بالمدقق الخارجي ومسئول وحدة الامتثال وبلغ المتوسط العام للإجابات المدقق الداخلي 52 .4وجاءت الفقرة اما بالنسبة للمجموعة الثانية فقد جاءت بتوجه مرتفع جدا أيضا. كما جاءت بتوجه مرتفع جدا في جميع الفقرات في المجموعة الثالثة.

ان التوجه العام للمجيبين من المدقق الداخلي والخارجي ومسؤول وحدة الامتثال يشير إلى أن توفر ضوابط الرقابة الداخلية السابقة يسهم بدرجة مرتفعة جدا في اكتشاف عمليات غسيل الأموال

كما تم مقارنة المتوسط الحسابي الكلي لكل من المدققين الخارجين والداخليين ومسؤول وحدة الامتثال مع العلامة المعيارية (3) - معيار قبول الفرضية- باستخدام اختبار "ت" كما هو مبين في الجدول رقم (4).

جدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار "ت" للفقرات المتعلقة بالفرضية الثانية من وجهة نظر كل من المجموعات الثلاث مقارنة بالمعيار (3)

الفرضية الثانية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
المدقق الداخلي	4.52	640.	9.280	14	000.

الفرضية الثانية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
مسؤول وحدة الامتثال	4.37	705.	7.515	14	000.
المدقق الخارجي	4.43	669.	8.268	14	000.

يتبين من الجدول أعلاه الآتي:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α=0.05) بين المتوسط الحسابي والعلامة المعيارية (3) عند المجموعة الأولى.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α=0.05) بين المتوسط الحسابي والعلامة المعيارية (3) عند المجموعة الثانية.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α=0.05) بين المتوسط الحسابي والعلامة المعيارية (3) عند المجموعة الثالثة.

وهذه النتيجة تشير إلى قبول هذه الفرضية الثانية والتي تنص على أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية وكشف عمليات غسيل الأموال في المصارف الأردنية

الفرضية الثالثة: لا يوجد عوامل تؤثر في طبيعة ومدى ضوابط الرقابة الداخلية الخاصة باكتشاف ومنع عمليات غسيل الأموال المصارف الأردنية

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالفرضية الثالثة والجدول أدناه يوضح ذلك.

جدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتوجه للفقرات المتعلقة بالفرضية الثالثة

	البيان	المدقق الداخلي			مسؤول وحدة الامتثال			المدقق الخارجي		
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	توجه	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	توجه	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	توجه
38	تتأثر إجراءات الرقابة الداخلية المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال بحجم العمليات المصرفية ومقدارها.	4.60	507.	مرتفعة جدا	4.47	516.	مرتفعة جدا	4.53	516.	مرتفعة جدا
36	تتأثر إجراءات الرقابة الداخلية المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال طبيعة عميل البنك والمعلومات عن منتجاته ونشاطه وقنوات تقديم الخدمة المستخدمة.	4.60	507.	مرتفعة جدا	4.53	516.	مرتفعة جدا	4.47	640.	مرتفعة جدا
40	توثر تكلفة إجراءات الرقابة الداخلية بطبيعة ومدى الإجراءات	4.60	507.	مرتفعة جدا	4.53	516.	مرتفعة جدا	4.47	640.	مرتفعة جدا
42	تتأثر إجراءات الرقابة الداخلية المتعلقة	4.60	507.	مرتفعة جدا	4.47	516.	مرتفعة جدا	4.47	640.	مرتفعة جدا

	البيان	المدقق الداخلي			مسؤول وحدة الامتثال			المدقق الخارجي		
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	توجه	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	توجه	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	توجه
	بمكافحة غسيل الأموال بطبيعة ودرجة ومدى تعقيد أعمال المصرف									
35	تتأثر إجراءات الرقابة الداخلية المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال بفلسفة الإدارة وتوجهات الإدارة المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال	4.53	640.	مرتفعة جدا	4.40	737.	مرتفعة جدا	4.47	640.	مرتفعة جدا
41	تتأثر إجراءات الرقابة الداخلية المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال كيفية تعامل المصرف مع العميل بشكل مباشر أو عبر أطراف ثالثة	4.53	640.	مرتفعة جدا	4.33	724.	مرتفعة جدا	4.47	640.	مرتفعة جدا
39	تتأثر إجراءات الرقابة الداخلية المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال درجة المخاطر المرتبطة بكافة مجالات عمليات المصرف.	4.53	640.	مرتفعة جدا	4.40	737.	مرتفعة جدا	4.40	737.	مرتفعة جدا
37	تتأثر إجراءات الرقابة الداخلية المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال بتنوع عمليات المصرف(الخدمات العملاء والمواقع الجغرافية المعاملات الإلكترونية عبر المواقع الإلكترونية(البنوك الإلكترونية)	4.53	640.	مرتفعة جدا	4.33	724.	مرتفعة جدا	4.40	737.	مرتفعة جدا
		4.57	563.	مرتفعة جدا	4.43	594.	مرتفعة جدا	4.46	626.	مرتفعة جدا

يبين الجدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتوجه الاجابة للفقرات المتعلقة بالفرضية الثالثة ككل من وجهة نظر كل من المجموعات الثلاث وتبين من إجابات أن جميع الفقرات جاءت بتوجه مرتفع جدا على جميع العوامل المؤثرة في ضوابط الرقابة الداخلية في مكافحة عمليات غسيل الأموال.

كما تم مقارنة المتوسط الحسابي الكلي لكل من المدققين الخارجين والداخليين ومسئول وحدة الامتثال مع العلامة المعيارية (3) - معيار قبول الفرضية- باستخدام اختبار "ت" كما هو مبين في الجدول رقم (6).

جدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار "ت" للفقرات المتعلقة بالفرضية الثالثة من وجهة نظر كل من المجموعات الثلاث مقارنة بالمعيار (3)

الفرضية الثالثة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
المدقق الداخلي	4.57	.563	10.783	14	.000
مسؤول وحدة الامتثال	4.43	.594	9.352	14	.000
المدقق الخارجي	4.46	.626	9.020	14	.000

يتبين من الجدول أعلاه الآتي:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α=0.05) بين المتوسط الحسابي والعلامة المعيارية (3) عند المجموعة الأولى.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α=0.05) بين المتوسط الحسابي والعلامة المعيارية (3) عند المجموعة الثانية.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α=0.05) بين المتوسط الحسابي والعلامة المعيارية (3) عند المجموعة الثالثة.

وهذه النتيجة تشير إلى رفض هذه الفرضية وقبول الفرضية البديل والتي تنص على انه يوجد عوامل تؤثر في طبيعة ومدى ضوابط الرقابة الداخلية الخاصة باكتشاف ومنع عمليات غسيل الأموال المصارف الأردنية

النتائج والتوصيات

النتائج:

تتمثل ظاهرة غسيل الأموال في ايجاد وسيلة قانونية لتحويل الأموال غير المشروعة إلى أموال قانونية ومشروعة ويعد القطاع المصرفي من أكثر القطاعات استهدافا لعمليات غسيل الأموال من مجمل القطاعات الاقتصادية بسبب كبر حجم الخدمات المصرفية وسهولة أو نقل الأموال من طرف إلى اخر من جهة ورغبة المصارف في تحقيق اكبر قدر من السيولة والارباح وكسب العملاء من جهة اخرى، وهذا يتطلب وجود نظم رقابة داخلية وضوابط لغرض تدعيم مكافحة غسيل الأموال والحد من اثارها، توصلت الدراسة إلى نتائج التالية:

1- ان هنالك توجه لدى المجيبين من المدقق الداخلي والخارجي ومسؤول وحدة الامتثال وبدرجة مرتفع جدا تتراوح من (4.36 إلى 4.53) في أن توفر ضوابط الرقابة الداخلية في مصارف الأردنية يعمل على منع عمليات غسيل الأموال وبتالي فإن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية ومنع عمليات غسيل الأموال في المصارف الأردنية

2- ان هنالك توجه لدى المجيبين من المدقق الداخلي والخارجي ومسؤول وحدة الامتثال وبدرجة مرتفع جدا تتراوح من (4.52- 4.37) في أن توفر ضوابط الرقابة الداخلية في مصارف الأردنية يعمل على اكتشاف عمليات غسيل الأموال وبتالي فإن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية واكتشاف عمليات غسيل الأموال في المصارف الأردنية

3- من العوامل المؤثرة في تصميم ووضع ضوابط الرقابة الداخلية في المصارف الأردنية لمكافحة عمليات غسيل الأموال حجم المصرف ودرجة تعقيد عمليات الإلكترونية المصرفية وكلفة الإجراءات وهذه العوامل توثر بدرجة مرتفع جدا حسب توجه إجابات المجيبين وتتراوح نسبة الاجابة من (4.60- 4.47)

4- من العوامل المؤثرة في تصميم ووضع ضوابط الرقابة الداخلية في المصارف الأردنية لمكافحة عمليات غسيل الأموال فلسفة الإدارة ودرجة مخاطر المرتبطة بعمليات المصرفية وطرق التعامل مع العملاء وهذه العوامل توثر بدرجة مرتفع جدا حسب توجه إجابات المجيبين وتتراوح نسبة الاجابة من (4.57- 4.47)

5- نظام الرقابة الداخلية المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال يتأثر بتنوع عمليات المصرف(الخدمات العملاء والمواقع الجغرافية المعاملات الإلكترونية عبر المواقع الإلكترونية(البنوك الإلكترونية) وهذه العوامل توثر بدرجة مرتفع جدا حسب توجه إجابات المجيبين وتتراوح نسبة الاجابة من (4.57- 4.47)

التوصيات

توصي الدراسة إلى:

- على المدقق الخارجي والداخلي ومسؤول قسم الامتثال اجتياز برامج تأهيل وتدريب تركز على الاهتمام بتكنولوجيا المعلومات وعمليات غسيل الأموال من خلالها عند تكليفه بالتدقيق في المصارف
- يجب توفر مجموعه من المؤهلات العلمية والعملية إضافة إلى الاستقلالية والحياد والموضوعية في شخص المدقق الخارجي والخارجي ومسؤول قسم الامتثال بشكل الذي يمكنه من الوفاء بالمتطلبات الخطط الميدانية والذي يزيد من جودة التدقيق والحد من عمليات غسيل الأموال.
- ضرورة مواكبة كافة التطورات في الانظمة المحاسبية وطرق غسيل الأموال لتطوير الانظمة الرقابية بما يتلاءم مع هذه التطورات وذلك لمنع واكتشاف عمليات غسيل الأموال
- ضرورة قيام المدقق الخارجي والخارجي بالاهتمام والتركيز على كل حركات الحسابات من (الودائع، وخطابات الضمان وآلية إصدار الصكوك المصدقة والحوالات الصادرة والواردة) لمواجهة مخاطر ظاهرة غسيل الأموال.
- نتيجة للتطورات المتسارعة في بيئة العمل المصرفي لابد أن يكون من ضمن فريق عمل التدقيق الخارجي والداخلي متخصصين في النظم وكذلك في مجال الاتصالات والانترنت وأن يتمتعوا بالاستقلالية والحياد في العمل والمحافظة على أسرار الزبائن.
- التثقيف المستمر والتوعية الجادة للمدقق الداخلي والخارجي ومسئول قسم الامتثال بمخاطر ظاهرة غسيل الأموال وانعكاساتها على المصرف وحمايةً اقتصاد البلد من خلال اتخاذ الإجراءات الرادعة بحق المصارف التي يثبت أنها ساهمت في عمليات غسيل الأموال
- ضرورة عقد الدورات والبرامج التدريبية للعاملين في المصارف وللعملاء تبين مخاطر غسيل الأموال وأثاره السلبية على الاقتصاد الوطني وعلى المصرف
- ضرورة الاهتمام بالإشراف الاداري وثقافة الرقابة من الإدارة العليا وضرورة تكليف موظف في الفرع بتدقيق الملفات المتعلقة بالعملاء عند فتح الحسابات لضمان عدم حدوث التواطؤ بين موظف فتح الحساب والعميل

المراجع:

المراجع باللغة العربية:

- الديب، عوض لبيب فتح الله، شحاتة، سيد شحاتة، ٢٠١٣"أصول المراجعة الخارجية"، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، الاسكندرية،.
- الخطيب، خالد راغب، ومحمد فضل سعد٢٠٠٩، "دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات" دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، ط١، عمان،. –
- الذنيبات، علي عبد القادر، ٢٠٠٩"تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية"، شركة مطابع الأرز للطباعة والنشر، ط٢، عمان.
- الصفار، إيناس باسم عبد الخالق ٢٠٠٦"عمليات غسيل الأموال ومسؤولية مراقب الحسابات في الكشف عنها " بحث مقدم إلى هيئة الأمناء في المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، بغداد،
- المطارنة، غسان فلاح، ٢٠٠٩ "تدقيق الحسابات المعاصر- الناحية النظرية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط٢، الأردن،
- القاضي ودحدوح، ٢٠١٢ "مراجعة الحسابات المتقدمة- الإطار النظري والإجراءات العملية"، ط٢، ج١، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن،.
- الرازم، عز الدين حسين، (2004)، مكافحة غسل الأموال في البنوك والمؤسسات المالية، عمان، الأردن.
- امجد الخريشة (2006)جريمة غسيل الأموال " ط1 ، دار الثقافة، عمان، الأردن
- الأحمدي، عصام الدين (2000) " ظاهرة غسيل الأموال وآثارها الاقتصادية وأهم الجهود العالمية والمحلية المبذولة لمكافحتها " مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 236 مجلد 20.
- درويش محمد مسلم، 2009دور لجان المراجعة دور لجان المراجعة في زيادة ثقة المستثمرين في التقارير المالية،) دراسة ميدانية)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد – جامعة دمشق
- رنا فاروق العاجز، 2008، دور المصارف في الرقابة على عمليات غسيل الأموال دراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية في قطاع غزة"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد جامعة غزة،
- مبارك مخلص 2003، دور البنوك التجارية في الرقابة على عمليات غسل الأموال، دراسة تطبيقية على البنوك التجارية في دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة نسخة إلكترونية، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

قوانين وتعليمات:

- قانون البنوك في الأردن رقم 28-لسنة2000
- تعليمات البنك المركزي لمكافحة عمليات غسيل الأموال
- هيئة مكافحة غسيل الأموال، قانون مكافحة غسيل الأموال رقم (51-2010). http: //www. amlu. gov. jo
- مجمع المحاسبيين القانونيين، دليل مكافحة غسيل الأموال للمحاسبيين، 2006
- مجموعة وولفسبيرجhttp: //www. Woifsberg-principles. com

ثانياً- المراجع باللغة الإنجليزية

- Arens, Alvin A. & Lobbecke, James, 2000"auditing an integrated approach",8thedition,prentice-Hall, Inc. New Jersey. U. S. A
- FBA, "Money Laundering Legislation National Measures" European -Banking Federation2002,http//www. fbe. be
- Gold & Levi, Michael 2002 MONEY-LAUNDERING IN THE UK: AN APPRAISAL OF SUSPICION-BASED REPORTING, First Report, London: House of Commons, http: //usinfo. state. gov/journals)
- International Federation of Accountants (IFAC) 2004 'Anti–Money Laundering 2nd Edition', http: //www. ifac. org .
- Joseph Myers,2001" INTERNATIONAL STANDARDS AND COOPERATION", An Electronic Journal of the U. S. Department of State, Vol. 6, No. 2, May http: //usinfo. state. gov/journals
- Middle East and North Africa Financial Action Task Force(FATF),2012 "Mutual Evaluation Report Anti-Money Laundering and Combating the Financing of Terrorism" .
- Schroeder. William R., 2009 MONEY LAUNDERING: A Global Threat and the International Community=s Response FBI Law Enforcement Bulletin
- Hollis Ashbaugh-Skaife, Daniel W. Collins and William R. Kinney, Jr, (2006) " The discovery and reporting of internal control deficiencies prior to SOX-mandated audits " Journal of Accounting and Economics ,Article in Press